



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق - الدورة الرابعة

الدوحة (قطر)، 1-2 أكتوبر/تشرين الأول 2005

البيان الختامي

الذي ألقاه السيد لينارت بوغه رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
ورئيس هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق
أمام الدورة الرابعة لهيئة المشاورات

السادة المندوبون الموقرون،

اسمحوا لي أن أعرض بإيجاز مداولاتنا في اليومين الماضيين من الدورة الحالية لهيئة المشاورات.

بدأت الدورة بخطاب افتتاحي ألقاه معالي الدكتور سلطان بن حسن الضابت الدوسري وزير الشؤون البلدية والزراعة بالنيابة عن صاحب السمو الشيخ عبد الله بن خليفة آل ثاني رئيس وزراء دولة قطر. وتعد قطر أول دولة عضو بالصندوق تعلن عن تعهدها في التجديد السابع لموارد الصندوق، حيث قدمت تعهدا سخيا بالمساهمة بمبلغ 10 ملايين دولار أمريكي، أي بما يعتبر زيادة كبيرة، نرحب بها أشد الترحيب، على مساهمتها في عمليات التجديد السابقة للموارد.

وقد أعرب أعضاء هيئة المشاورات عن خالص امتنانهم لدولة قطر على استضافتها الكريمة لهذه الدورة وأثنوا على تنظيمها الممتاز.

وفي إطار البند 3 من جدول الأعمال الخاص بمستوى تجديد الموارد، نظرت هيئة المشاورات في برنامج العمل ومتطلبات التمويل الخاصة بفترة التجديد السابع للموارد. وتيسيرا على قيام الهيئة بالنظر في هذه القضايا، قدم

الدكتور كيث بيزانسون لهيئة المشاورات عرضا عاما للسباق الجاري للتنمية الدولية وما شهدته تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية من نمو، لاسيما منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية والتوافق الذي تم التوصل إليه في مونترال في عام 2002. ورحب العديد من الأعضاء بزيادة قيمة برنامج العمل للفترة 2007-2009 وأشاروا إلى أن ذلك سيمكن الصندوق من مساعدة 13 مليون فرد سنويا من سكان الريف الفقراء. وقدم عدة أعضاء تعهدات محددة، بينما أعرب آخرون مجددا عن تأييدهم القوي للصندوق وأشاروا إلى أنهم سيعلمون عن تعهداتهم المؤكدة في تاريخ لاحق.

ورحبت هيئة المشاورات بالاستعراض المقدم لخارطة الطريق المتعلقة بتنفيذ خطة عمل إدارة الصندوق استجابة للتقييم الخارجي المستقل، ورأت أن هذا الاستعراض يوضح القضايا والعناصر الرئيسية في الخطة. وأشار الأعضاء أثناء المناقشات أن الاستعراض طرح تحديدا دقيقا لعملية الإصلاح وكيفية إدارة هذه العملية والنتائج الرئيسية المتوقعة. وأكد البعض على أن خطة العمل تشكل جزءا أساسيا من تجديد الموارد وطلبوا زيادة التوضيح فيما سيعرض على دورة ديسمبر/كانون الأول وكيف ستربط خطة العمل بتقرير المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق. ولاحظوا أيضا أن هذه النتائج مرتبطة بجدول زمني محدد يتضمن القرارات والنقاط المطلوب من المجلس التنفيذي بحثها. وتضمن الاستعراض أيضا تحديدا وتفصيلا للموارد المطلوبة لضمان فعالية وسرعة تنفيذ برنامج الإدارة في مجال التغيير الذي سيعرض على المجلس التنفيذي في دورتي ديسمبر/كانون الأول 2005 وأبريل/نيسان 2006 حسبما قرره المجلس التنفيذي في دورة سبتمبر/أيلول.

وفيما يتعلق بالبند 4 من جدول الأعمال الخاص بإطار القدرة على تحمل الديون، أيد العديد من الأعضاء اعتماد الصندوق لهذا الإطار، ولكنهم أكدوا الحاجة إلى وجود التزام واضح بتعويض الصندوق عن المبالغ المتنازل عنها من مدفوعات أصول القروض ورسوم الخدمة. وأكد الأعضاء أيضا على أهمية ضمان ألا يؤدي تنفيذ الإطار إلى نتائج عكسية على حجم الدعم المالي المقدم للبلدان المؤهلة لتطبيق الإطار عليها، وطلبوا أيضا توفير معلومات أكثر وضوحا عن العلاقة بين الإطار وبرنامج المنح في إطار سياسة تمويل المنح التي اعتمدها المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2003 نظرا لأن العديد من الأعضاء رأوا أن سياسة تمويل المنح قد تحتاج إلى تعديلها عند اعتماد/تنفيذ الإطار.

واستجابة لطلب من الأعضاء، تم تقديم أحدث المعلومات للهيئة عن مشاركة الصندوق في مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المتقلبة بالديون. وفي هذا الصدد، حث الأعضاء الصندوق على الاستمرار في بذل جهوده الرامية إلى الوصول إلى الموارد الأساسية لحساب أمانة مبادرة الديون الذي يديره البنك الدولي. ونرحب أشد الترحيب بمساعدتكم لنا على ضمان التوصل إلى نتيجة موفقة في هذا الشأن.

وفي إطار البند 5 من جدول الأعمال، أجرت هيئة المشاورات مناقشات غنية ومثمرة عن دور المجلس التنفيذي. وأكد الأعضاء الحاجة إلى قيام المجلس بالتركيز على تقديم توجهات استراتيجية وسياساتية، من جهة، ورصد فعالية وكفاءة الأنشطة، من جهة أخرى. وطرح الأعضاء عددا من الاقتراحات والأفكار في هذا الشأن، واتفق على تقديم ملخص لها للنظر فيها عبر آلية مناسبة ينشئها المجلس التنفيذي لهذا الغرض من أجل طرح اقتراحات محددة أخذا في الاعتبار ما يترتب عليها من تكاليف.

وقد عرضت على الهيئة وثيقة تشرح أسلوب إدارة المخاطر المالية والائتمانية التي يتعرض لها الصندوق وتضمنت معلومات عن ممارسات الرقابة الداخلية في الصندوق (مركزة على مبادرة التحسين الأخيرة)، وشرحت النهج المتبع في زيادة فعالية هذه الممارسات. ولاحظ الأعضاء ما يبذله الصندوق من جهود لتعزيز نظم الرقابة الداخلية والانتهاه من وضع سياسته في مجال الوقاية من التدهور والفساد في أنشطته وعملياته.

وفي إطار البند 7 من جدول الأعمال، عرضت على الهيئة وثيقة تتضمن تحليلاً لسياسة الصندوق الجارية في مجال نشر الوثائق ومقارنتها بالسياسات والإجراءات التي تتبعها وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات مالية دولية مختارة في مجال نشر الوثائق. ولوحظ أن المجلس التنفيذي سيعود إلى استعراض هذه السياسة خلال عام 2006 وأن السياسة الجديدة ستأخذ في اعتبارها تعليقات الأعضاء واقتراحاتهم لتعزيزها.

انتقلت هيئة المشاورات بعد ذلك إلى بحث مسودة تقريرها عن المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق. وقد جرت مناقشات مستفيضة في هذا الشأن، وطرح الأعضاء العديد من التعليقات والاقتراحات المفيدة التي ستؤخذ في الاعتبار لدى إعداد المسودة التالية. وعلى وجه التحديد، ستكون الوثيقة أقصر وأيسر تنفيذاً وفهماً، وستبين كيف سيتغير الصندوق في السنوات الثلاث القادمة استجابة لتغير البنيان الدولي الناشئ وكذلك للنتائج المترتبة على إعلان باريس عن فعالية المعونة. فضلاً عن ذلك، ستركز الوثيقة على البنود التي تهم هيئة المشاورات أكثر منه على البنود التي تدخل في مجال عمل المجلس التنفيذي وإدارة الصندوق.

وقد اقترح في إطار هذا البند أيضاً إدراج المسألة المتعلقة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في المناقشات التي ستجري بشأن مسودة تقرير هيئة المشاورات التي ستبحث في دورة ديسمبر/كانون الأول. ونحن على استعداد لتقديم مذكرة معلومات لمناقشة هذه المسألة.

وعرض على هيئة المشاورات أيضاً مشروع قرار عن التجديد السابع لموارد الصندوق. وقدمت في هذا الشأن وثيقة منفصلة تتضمن معلومات عن أسعار الصرف المطبقة على تحويل المساهمات المقدمة لعملة قابلة للتحويل إلى دولارات أمريكية ووحدات حقوق السحب الخاصة. وقد اتفق على عرض مشروع قرار معدل في دورة ديسمبر/كانون الأول متضمناً جوانب الاتفاق التي توصلت إليها هيئة المشاورات بشأن إدارة الأصول والخصوم وسلطة الالتزام بالموارد مقدماً وما قدمه الأعضاء من تعليقات تحريرية. وقررت هيئة المشاورات تثبيت سعر الصرف الإشاري لمدة ستة أشهر للتجديد السابع لموارد الصندوق للفترة من 1 أبريل/نيسان إلى 30 سبتمبر/أيلول 2005.

وفي إطار البند 10 من جدول الأعمال، عرضت وثيقة عن برنامج الموظفين المهنيين المزمعين بعد أن أخذت في الاعتبار تعليقات وآراء هيئة المشاورات في دورتها الثالثة. وبينما حظي المفهوم بتأييد واسع إلا أنه رُوِيَ أن الأمر يتطلب المزيد من البحث قبل اتخاذ رأي نهائي في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بالبند 11 الخاص بحقوق الدول الأعضاء في التصويت وعضوية المجلس التنفيذي، فقد اتفق على إنشاء فريق عمل لهذه المسألة، كما اتفق على المهمة المنوطة به (أنظر الوثيقة REPL.VII/4/C.R.P.1 المرفقة).



وأخيراً، وافقت هيئة المشاورات على نشر الوثائق المعروضة على الدورة في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت.

السادة المندوبون الموقرون، لقد وصلنا إلى ختام هذه الدورة شديدة الأهمية لهيئة المشاورات. وكلّي ثقة في أن تعهد دولة قطر بالمساهمة في تجديد الموارد هو بمثابة لفتة تلهم الدول الأعضاء الأخرى لدى النظر في مساهماتها في تجديد الموارد.

واسمحوا لي أن أعرب عن أمني العميق بأن تتمكن الدول الأعضاء، التي ليست في موقف يسمح لها بالإعلان عن تعهدات محددة، من أن تعلن عن تعهداتها حتى نتمكن من انجاز عملنا في موعده.

وختاماً، أتوجه إليكم بالشكر على مشاركتكم الايجابية والمثمرة في مداولتنا. وأتقدم، مرة أخرى بالنيابة عن هيئة المشاورات، بالشكر العميق إلى دولة قطر على كرم استضافتها للدورة الرابعة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق وإسهامها في نجاح أعمال هذه الدورة المهمة.

وأتمنى لكم جميعاً سلامة العودة إلى أوطانكم.



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق - الدورة الرابعة

الدوحة (قطر)، 1-2 أكتوبر/تشرين الأول 2005

اقترح بشأن إنشاء فريق عمل للتجديد السابع لموارد الصندوق

- 1 - أنشأت هيئة المشاورات بشأن التجديد فريق عمل لدراسة:
 - (أ) اقتراحات بلدان القائمتين باء وجيم بشأن حقوق التصويت والتمثيل في المجلس؛
 - (ب) دور المجلس التنفيذي وفعاليته.
- 2 - سيرفع فريق العمل هذا تقريراً إلى دورة ديسمبر/كانون الأول لمشاورات تجديد الموارد دون إخلال بإتمام عملية التجديد بنجاح.
- 3 - سيتألف الفريق من أربعة أعضاء من القائمة ألف، وعضوين من القائمة باء، وثلاثة أعضاء من القائمة جيم. وقد يطلب الفريق الدعم عند الاقتضاء من موظفي الصندوق.